كافر ثم اتفقا قوله وتلك الاحوال مجهولة مطلوبة له واللايق حاصله ان
الموضوعات ممتازة معلومة للطالب والمحمولات مجهولة مطلوبة له واللايق ان
يكون سببا للنماء من المعلوم لا المجهول واجيب بان اصل المحمول الذي هو الوصف
الذاتي معلوم وانما المجهول انتسابه الى الموضوع وهو لا ينافي امتيازه في نفسه الذي المقـ
وكان المراد بمعلومية اصله معلوميته بالجنس او بمواضع الفن والا فهي في حيز
الخ قوله فلكل احد آه اجيب عنه بان تنوع الاعراض انما يقتضي اختلاف العلم
اذا لم يشترك في جنس هو المقصود بالبحث ويمكن ان يدفع بان ما ذكره
الشارح كلام الرازي فان المصنف ادعى فيما سبق عدم جواز تعدد الموضوع
للعلم بناء على لزوم تكثر العلم الواحد فالزمه ههنا بتنوع الاعراض المبحوثة
في علم واحد وح لا ينافي الجواب المذكور اذ يمكن مثله في جانب الموضوع ايضا
واعترض على الشارح ايضا بان قوله فلكل احد آه يرد على ما ذكره ايضا من
جواز كون حيثية الموضوع متعلقا بالبحث مثلا يجعل فعل المكلف من حيث
البحث عن وجوبه موضوع علم ومن حيث البحث عن حرمته موضوع علم آخر
الى غير ذلك فيكون الفقه علوما متعددة موضوعها فعل المكلف مقيدا
في كل منها بحيثية اخرى فلا ينضبط الاتحاد والاختلاف على قياس ما ذكره وقد
يجاب عنه بان المقصود انضباط العلم المط للشارع في ابتداء شروعه ليامن
فوات ما يعنيه والاشتغال بما لا يعنيه فاذا علم ان هذا المقيد بالمعنى الذي
ذكر موضوع العلم انضبط ذلك العلم عنده قبل الشروع فيه بخلاف ما ذكره المص
فانه لا يتميز العلم به ولا ينضبط ابتداء بل بعد الاحاطة بجميعه وفيه نظر اذ
يكفي الانضباط الابتدائي الاحاطة الاجمالية بالمحمولات وهي ممكنة قبل الشروع
قوله فلا ينضبط الاتحاد آه قيل لكل احد ان يصطلح على ما يشاء ولم يرد هذا
احد بناء على عدم ايضاح المقصود مثلا لفظ الفعل موضوع في اللغة
لمعنى ثم اصطلح النحويون على معنى آخر ثم الكلام على معنى آخر ولم يرده احد بانه
لا ينضبط الكلام وكذا في موضوعات العلوم كثيرا ما يكون شيء موضوع علم ثم يصطلح
آخرون على جعل نوع منه موضوع علم آخر ثم آخرون على جعل صفة

منه

منه موضوع علم آخر فبالجملة هذا يقبل ما ذكره المص بل الحاصل انه ينضبط المقصود منه
في الجميع يكون الشخص من اهل هذا الاصطلاح او ذلك الاصطلاح قوله كالقدرة
فيه ان كون القدرة غير اضافية نظر والاولى التمثيل بالحيوة وهو مدفوع بما صرح
به في الهيئات شرح المواقف من ان القدرة صفة حقيقية ذات اضافة لا نفس
الاضافة قوله والمتصف الى بيان كلامه بدليل على ان الدليل في هذا قياس من
الاول الشكل الاول فقوله والمتصف الخ كبرى والمشهور المقرر بينهم اشتراط
الكلية فيها فلان اللام للاستغراق والمعنى وكل متصف آه لكن يرد المنع
على مقدمات بيانه وهو ظ وان اعتبر المعنى هكذا وكل واحد حقيقي متصف
بصفات كثيرة متصف باعراض ذاتية يمكن منعه ايضا فلا يلزم ان
يكون الواحد الحقيقي بالمعنى الذي ذكره واجبا لجواز ان يكون ممكنا
فلا يمتنع احتياجه الى امر منفصل وان سلم اللزوم امكن منع سائر
المقدمات ايضا مستندا بان الواحد الحقيقي غير ذاته محالا والمحال
جاز ان يستلزم المحال فجاز ان يكون اتصافه بتلك الصفات لجزئه
او لمباين فالاظهر ان يورد هذه المقدمة في صورة الشرطية بان يقال
وان كان متصفا بصفات كثيرة لكان متصفا آه قوله لعدم
الجزء له هذا بيان للواقع والا فلا لاحق للجزء مطلقا عرض ذاتي على
ما قرره وكذا للجزء المساوي عند الكل قوله لامتناع احتياج الخ هذا يدل
على انه حمل النفي المستفاد من قوله ولا احتياج على نفي الواسطة في الثبوت
والمناسب لما قرره في موضعه ان يحمل على نفي الواسطة في العروض
وح الى يكون العارض بالحقيقة وبالذات عارضا لما له الواسطة
ثبوتها للشيء يكون عارضا لذلك الشيء كعروض اللون للجسم
بواسطة عروضه للسطح الثابت للجسم وح لا يعقل لحوقه اي
للشيء اي عروضه له بواسطة عروضه لما هو مباين لذلك اي منفصل
عنه فلا حاجة الى ما ذكره من التمسك لا بل الا صح قوله وكان ينبغي
ان يتعرض اي ينبغي ان يتعرض في لحوق البعض الاول

كان

Copyright © King Saud University